نص ردن

▪ علاء حسن

صورة احمد المهنا

صورة زميلي و أستاذي احمد المهنا المنشورة في اعلى عموده اليومي بجريدة المدى تعرضت خلال الاسبوع الماضي الى تشويش غير مقصود، عالجه ابو زيد بإرسال صورة جديدة،نشرت مع ما كتبه عن حصر السلاح بيد الدولة الاربعاء الماضي، فحسم تساؤلات واستفسارات القراء حول اسباب اختياره صورة بلقطة بعيدة، والاخيرة كانت قريبة الغت الشائعات بشأن" حصر الصور بيد الزميل علي حسين " وليس السلاح بكل اشكاله وانواعه.

قراء المدى طالما طرحوا سؤالا عن أسباب رفض الزميل علي حسين نشر صورته في العمود الثامن، لان البقية من كتاب الاعمدة باستثناء الزميلين عدنان حسين وسرمد الطائي، صورهم مرافقة لاعمدتهم بعد استجابتهم لدعوة ادارة التحرير، ولم يخطر في بالهم اطلاقا ان يكون وراء هذا التوجه دوافع اخرى فارتضوا بقسمتهم، لكن رغبتهم في نشر صورة علي حسين مازالت قائمة.

في امسية جمعت عددا من الاعلاميين بصاحب العمود الثامن، هناك من استفسر منه عن سبب امتناعه عن نشر صورته، وبعد سجال ونقاش طويل، أسفر اللقاء عن احتفاظ كل طرف برأيه، وخرج الجميع بنتيجة "حصر الصور بيد علي حسين " والرجل استقبل المقولة برحابة صدر وروح رياضية، طالما ان مهمته تتعلق بحصر صورة الكاتب، والقضية لا تتعدى العمل الصحفي ومن المستحيل تفسيرها، بأنها خطوة باتجاه الاحتفاظ برشاشة او مسدس او حتى خنجر عفجاوي.

كان احد كتاب الاعمدة في صحف النظام السابق يحرص على تغيير صورته في كل شهر، لأنه يزعم بان رسائل المعجبات تطلب منه تغيير الصورة، فمرة يظهر بالزي الزيتوني، وفي أخرى يقلد وحش الشاشة الراحل فريد شوقي، وفي الثالثة بابتسامة عريضة وفي الرابعة متجهم الوجه، لان ظروف العراق وقتذاك لم تسمح لأحد بالابتسامة نتيجة التعرض" للعدوان الثلاثيني" وما أعقب ذلك من أحداث بعد حرب الخليج الثانية، رئيس التحرير اخبر صاحب العمود عن سر اختياره صورة يمكن وصفها بأنها تفزز الخيل، فرد الكاتب : " نظرا للظروف العصيبة التي تمر بها الأمة العربية، وتراجع المشروع القومي النهضوي، قررت اختيار هذه الصورة للتعبير عن الواقع المر واحتجاجا على تعرض العراق لعدوان ثلاثيني " لم يرد رئيس التحرير على كاتب العمود وهو بالمناسبة كان ضابطا مجندا برتبة نقيب.

على نظرية النقيب صاحب المعجبات كما يدعي ويزعم، لابد ان تكون صورة كاتب العمود منسجمة مع مضمون ما يكتب، واستاذنا ابو زيد طالما يشير الى مواقع الخلل بطريقته الخاصة في توجيه النقد لاداء الحكومة، وتعثر مسار العملية السياسية، وتعطيل فرص توطيد التجربة الديمقراطية في العراق، وكثيرا ما سمعنا منه ان استخدام المواجهة المباشرة في بلد معروف باضطراباته الأمنية قد تؤدي الى طركاعة تطال من يصر على استخدام التواثي لملاحقة المفسدين، ورافضي حصر السلاح بيد الدولة.

اختتام أعمال المؤتمر الأول لتنمية وتمكين المرأة في بابل

وزيرة المرأة لـ (المدى) : نسبة كبيرة من النساء تتعرض للعنف

اختتمت في محافظة بابل أمس السبت أعمال المؤتمر الأول لتنمية وتمكين المرأة بمشاركة مسؤولين و ناشطين في مجال المرأة من جميع محافظات العراق واستمر يومين ناقش اربعة محاور من التحديات التي تواجه المرأة العراقية هي التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

□ بابل – اقبال محمد

وقالت وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة ابتهال الزبيدي للمدى ان هذه المؤتمرات مهمة في المرحلة الراهنة في العراق لانه اذا اردنا تطوير المجتمع لابد من تطوير نواته وهي المرأة من خلال تمكينها في مجالات مختلفة وهو يتطلب تكاتف جهود الحكومة المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني والاسرة وهذه الملتقيات تطرح فيها بحوث ومقترحات ترفع كتوصيات تنفذ من هذه الجهات واتمنى من كل المحافظات ان تحذو حذو بابل وكانت بابل متجاوبة معنا في كل الجوانب في وزارة المرأة من خلال مخاطبتنا للمحافظات وطلبنا منهم تأسيس مكتب للمرأة فكانت مبادرة من المحافظة وتحول المكتب الى قسم وهو فعال ويؤدي برامج للمحافظة نحن نعول على برامج مستقبلية يوضع لها تخصيصات ٢٠١٣

واشارت الى ان ظاهرة العنف ليست في العراق بل في كل المجتمعات ليس ماقدمته منظمات المجتمع المدني فقط وانما احصاء وزارة التخطيط الاحصاء الآلي اثبت ان هناك نسبة غير قليلة من النساء يتعرضن للعنف لكن بدرجات متفاوتة ولكي نعالجه نحن في الوزارة نهتم بمديرية حماية الاسرة التابعة الى وزارة الداخلية وبرامج التوعية والتثقيف للمجتمع و أدعو الاعلام الى الاهتمام بالموضوع ايضا وتسليط الضوء على التنشئة الاجتماعية للاطفال ونبذ العنف لكي يكون جيل يعيش بسلام ويؤثر على المجتمع.

وبينت ان من اهم المشاريع التي نعمل عليها هو تقديم ستراتيجية النهوض بالمرأة خلال هذا العام وهي الخطة السنوية لمدة خمس سنوات لم تخصص المبالغ لحد الان وزارات متعددة تشارك في الخطة. لدينا برنامج انشاء وحدات نوع اجتماعي في كافة وزارات الدولة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة للحصول على الموارد المتاحة من الدولة. وطالبت الزيدي بزيادة تخصيصات دائرة المرأة التابعة الى مجلس الوزراء بهدف زيادة رواتب النساء المشمولات بالرواتب التي توزعها الدائرة المذكورة.

وأشار محافظ بابل المهندس محمد المسعودي للمدى الى ان المؤتمر له اهمية كبيرة لمن يدرس ويناقش ويضع التوصيات لتنمية وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ويجب ان يعطى لها دور مهم في مؤسسات الدولة والاسرة والتي تعتبر مربية وقائدة.

وقال رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان للمدى نحن في ملتقى التنمية لتمكين المرأة العراقية نطالب بدور مهم لها ونطمح من المؤتمر ان يخرج بتوصيات ترقى الى مستوى التطبيق من كافة الجهات سواء اتحادية بمجلس النواب او مجلس الوزراء او الهيئات المستقلة او جهات محلية منها مجلس المحافظة او المحافظة.

وأشار عضو مجلس المحافظة منصور المانع رئيس الملتقى الثقافي لتمكين المرأة العراقية للمدى الى ان المؤتمر يعقد لمدة يومين يناقش اربعة محاور من التحديات التي تواجه المرأة العراقية التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية يحاضر فيه أساتذة مختصون وناشطون في المجتمع المدني اضافة الى افراد من الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني خلال الورش العمل الاربعة التي ستضم وتصدر عنها توجيهات يتم اعادة تنظيمها لتعلن في اليوم الثاني ليتم تبنيها من الوزارات ذات العلاقة والحكومات المحلية ومنها مجلس بابل.وقالت سناء عباس مدير عام الشؤون الفنية في الجهاز المركزي للاحصاء حضرنا لتمثيل وزارة التخطيط في هذا الملتقى وامكانية التنسيق والتعاون مع الوزارة والحكومات المحلية للخروج بتوصيات تخدم المرأة العراقية والمرأة البابلية بشكل خاص. اما سكرتيرة جمعية الامل العراقية هناء ادورد فقد اكدت للمدى على ضرورة شن حملة لمكافحة الامية لان هناك ٤٠٪ من النساء العراقيات اميات وهي ليست تعليم القراءة والكتابة بل تعليم الثقافي والقانوني وابتدأنا بحملة من اجل محو الامية القانونية لتعرف المرأة حقوقها وواجباتها وكيف تصل الى العدالة وتكون داخل المجتمع ونأمل على تمكين المرأة اقتصاديا من خلال تدريبها على حرف وبناء مشروع خاص واعطائها قروضا صغيرة لبدء مشاريع من شأنها اعالة اسرتها وان ١٠٪ من النساء معيلات لأسرهن وضرورة التوجه الى الارامل والمطلقات اللواتي يشكلن نسبة كبيرة واغلبهن شابات والتمكين يصل الى التمكين السياسي ونحاول ان ندعم المرشحات في البرلمان ومواضع صنع القرار وهو في غاية الاهمية لان المرأة تؤثر على العملية السياسية للدولة ويكون لها موقع في بناء العراق وهذه المؤتمرات مهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والمرأة جزء من حملة المرافعة على الحكومة المحلية والاتحادية اتخاذ برامج محددة ودقيقة للتعاون بين مؤسسات الدولة نحن في بغداد فتح مراكز الارشاد الاسري وهي مهمة.

وخرج المؤتمر بتوصيات لتمكين المرأة اقتصاديا وماليا وجعلها ذات قدرة فردية من خلال اصدار تشريعات وقوانين تحمي المرأة من جميع اشكال العنف وتحقيق فرص عمل للمرأة ومنح فرصة اكبر للنساء في التمثيل البرلماني والسياسي وخاصة في مجلس الوزراء ومنح المرأة شغل مناصب قيادية في دوائر الدولة وزيادة رواتب الارامل والمطلقات والمعوقات والعمل على محو الامية الخاص بالنساء التي تزداد مؤخرا والغاء القوانين المجحفة بحق المرأة والاهتمام بالطفولة وتوفير سبل العيش الملائم ورعاية الارامل والايتام ووضع حلول لحالات التسول الخاصة بالنساء.

محافظة كربلاء تطالب بزيادة مبالغ التعويضات للعوائل المتجاوزة

□ كربلاء /أمجد علي

دعا النائب الأول لمحافظ كربلاء الى اهمية تشكيل لجان مشتركة لمراقبة التعيينات في دوائر الدولة مثلما دعا الى زيادة مبالغ التعويضات التي تمنح للعوائل المتجاوزة على اراضي الدولة لتشجعيهم على اخلائها ولتمكينهم من ايجاد مأوى اخر لهم.

وقال عباس حميد الموسوي للمدى ان موضوعة التعيينات تعاني من شكاوى من قبل العديد من المواطنين الذين يتقدمون للحصول على فرصة للتعيين في احدى دوائر الدولة مما تطلب منا ان ندعو الى تشكيل لجان مشتركة من لجنة النزاهة ومكتب التحقيقات في كربلاء لمتابعة التعيينات بهدف ضمان إتباع الضوابط الصحيحة في مجال التعيينات بدوائر المحافظة..وأشار الى ان وجود اللجان سيجعل التعيين يصل إلى المستحقين بعيدا عن المحسوبية ويضمن سير العملية بشفافية واستحقاق، مشيرا إلى ان محافظة كربلاء أعلنت في وقت سابق عن وجود درجات للتعيين في المحافظة شملت المجال الإداري والفني وان من المهم مراقبة طريقة جراء التعيين.

من جهة اخرى قال الموسوي ن مشاريع الدولة لها الأولوية ولابد من إخلاء الأراضي المخصصة لهذه المشاريع من قبل المتجاوزين..وأشار الى انه من إيجاد الحلول المناسبة والبديلة لشريحة المتجاوزين وعدم إزالتهم دون تعويض لانهم مواطنون لهم حقوق على الدولة..مؤكدا ان المتجاوزين في منطقة فريحة والتي يصل عدد العوائل فيها الى اكثر من ٣٠٠ عائلة طلب منهم مغادرة المكان لتنفيذ مشروع لصالح وزارة التعليم العالي وقد تم منحهم مبالغ مالية مقابل ذلك الا ان هذا المبلغ غير كاف..مودعا الى زيادة المبلغ ليصل الى ١٥ مليون دينار لتتمكن هذه العوائل من ايجاد مكان بديل ملائم يليق بالسكن.

موصليون ينتقدون مجلس المحافظة لمناقشته قضايا بعيدة عن أزمات يواجهونها

□ الموصل / نوزت شمدين

وصف مواطنون من مدينة الموصل، مناقشة مجلس محافظة نينوى في جلسته الدورية 147، دعم قناة فضائية خاصة مادياً، بأنه مسيء للصورة التي ينبغي ان يكون عليها ممثلو الشعب، ولا سيما ان المحافظة تمر بعدة ازمات في آن واحد، دون ان يكون للمجلس موقف واضح منها.

ويرى هؤلاء المواطنون الذي طلبوا الحديث للمدى، أن المجلس خذلهم، بعد ان تحول من جهة رقابية يفترض بها مراقبة اداء المؤسسات الحكومية، الى ساحة صراعات، تفاقم من الوضع القائم.

وبهذا الصدد يشير الكاتب الصحفي عبد الله سالم محب، ان مجلس محافظة نينوى، وتحديداً الأعضاء المعارضون فيه، طالبوا في الجلسة الفائتة، تخصيص مبالغ من ميزانية تنمية الأقاليم، لدعم قناة فضائية تابعة للقطاع الخاص، من أجل تغطية أخبار المجلس، وسير جلساته الدورية، واتهموا قناة أخرى فضائية تبث في نينوى وهي رسمية يشرف عليها المجلس ذاته، أنها لا تظهرهم في نشرة الأخبار على نحو عادل، ولا تركز على انشطتهم.

وقال عبد الله، أن مثل هكذا طرح مخالف للنظام الداخلي للمجلس، الذي يمنع تخصيص المبالغ لجهات غير حكومية، ومع ذلك تم نقل الطلب الى محافظة نينوى للبت فيه، وهو امر محبط للغاية، كون هؤلاء الاعضاء تجاهلوا الاعتقالات التي تجري على قدم وساق في نينوى هذه الايام، والوضع المني الموتور، والبطالة المتفشية، ومشاكل نقص الخدمات وعدم اكتمال المشاريع، وازمات تتضاعف حدتها بين الحكومة المحلية والمركزية، وبدلاً من مواجهتها وإصدار قرارات بشأنها فكروا بصورهم التي يفترض ظهورها على الفضائيات كدعاية انتخابية لا اكثر.

ويرى الباحث السياسي، فاضل حسين جبير، أن الكثير من الازمات التي تحدث في نينوى، يكون المجلس طرفاً فيها، ولم يكن أبدا مصدر تهدئة منذ ان بدأت دورته الحالية قبل أكثر من ثلاثة أعوام، والبعض فيه، يحاول بين الحين والاخر إثارة المشاكل، بهدف الظهور الإعلامي، فكانوا طوال ثلاث أعوام كاملة في ظل غياب أعضاء قائمة المتآخية بسبب المقاطعة، متحكمين بالقرار، لكنهم لم يحققوا شيئاً ملموسا لنينوى وأهلها، وبعد ان عاد أعضاء المتآخية الى مقاعدهم، وبدأ المجلس يعج بالنشاط، عاد هؤلاء يختلقون المشاكل ويفتعلون الازمات، بعد ان فقدوا حضورهم السابق بحكم الأغلبية التي حادت عنهم، والطلب بتمويل وسيلة الاعلام الخاصة بأموال الشعب لتغطية أخبارهم، سابقة خطيرة جداً، وعلى هيئة النزاهة ان تلتفت اليها، وتحقق سريعاً في الأمر، فهل جميع امور نينوى تدار بنفس الآلية، إنه سؤال ينبغي على اهالي المحافظة الحصول على إجابة حاسمة عنه. الصحفي عادل كمال، قال بان الفضائية التي نوقش أمر دعمها في المجلس، تستحق الدعم، لأنها قدمت الكثير في سبيل نقل معاناة المواطنين وأصواتهم الى الجهات المعنية، ولكن يستدرك عادل : جميع وسائل الاعلام العاملة في نينوى تمارس نفس الدور، وتحمل ذات الهدف، وهي جميعاً تستحق ان يوفر لها المجلس الدعم المالي، بدلاً من الاعتماد على سوق الاعلامات الشحيح، ومنة الدوائر الحكومية وعدم عدالة البعض منها.

واستغرب المهندس المدني مصلح نعيم، أن يطالب المجلس أو أعضاء فيه مثل هكذا طلب، في وقت مازال المجلس يستجوب فيه زميلاً لهم بتهمة الفساد، وبمبالغ يشاع انها تصل الى مليون دولار، عن تعيين موظفين ضمن ما يعرف بعقود الإسناد.

وتابع مصلح: " كان الأولى بالمجلس حل مشاكله الداخلية، بعيدا عن الاعلام، لا ان يقوم هو ذاته بدفع الاموال، من اجل الكشف عنها، وإظهارها مما يفقد ثقة المواطنين بهم." .

وتساءلت، الصحفية الشابة، لمى سعيد محسن، أي إعلام حر هذا، يستلزم ان يدفع مجلس المحافظة لوسيلة اعلام كيما تغطي أخباره؟، وكيف ستكون وسيلة الاعلام تلك حيادية في طرحها، وهل سيكون عليها بعد حصولها على الدعم، لإظهار الوجه الحسن للمجلس واعضائه فقط؟!. مراسل المدى، كان حاضراً وقائع الجلسة الدورية ١٤٧، التي اكد فيها رئيس المجلس جبر العبد ربه، عدم قانونية الطلب، ومع هذا سيقوم برفعه الى محافظة نينوى للنظر فيه، وقال إنه يعرف النتيجة من الآن وهي الرفض، وتعليقا على ذلك، قال عضو في المجلس فضل عدم التصريح باسمه، أن المشكلة الآن ليست في بعض القضايا غير المهمة، التي يناقشها المجلس، وإنما فقدانه لهيبته بوصفه صوتاً للشعب، عندما يهدر قرارات يصدرها دون ان تجد طريقها للتنفيذ.

في ذي قار 200 قرية تستخدم ماء غير صالح للشرب

□ الناصرية/ حسين العامل

كشف مدير ماء ذي قار امس عن وجود ٢٠٠ قرية غير مخدومة بمياه الشرب تتوزع على مختلف انحاء محافظة ذي قار.

واكد المهندس احمد حسن للمدى برس تسجيل نحو ٢٠٠ قرية غير مخدومة بشبكات ومجمعات مياه الشرب ضمن قاعدة بيانات مديرية ماء ذي قار مشيرا الى أن تكاليف تجهيز كل قرية من القرى المذكورة بشبكة الماء الصالح للشرب يتفاوت ما بين ٢٥٠ – ٦٠٠ مليون لكل قرية وبحسب المشروع المراد تنفيذه.

وأضاف حسن ان تكاليف ايصال الماء الصالح للشرب لقرية بمفردها يمكن ان يكلف ٦٠٠ مليون دينار للقرية الواحدة اما اذا كان التنفيذ عبر اشتراك مجموعة من القرى المتقاربة بمجمع ماء واحد فيمكن ان تتقلص التكاليف الى ٢٥٠ مليون للقرية الواحدة، منوها الى ان تكاليف التنفيذ يمكن ان ترتفع وتنخفض تبعا لسعة وصغر حجم القرية المراد ايصال الماء لها.

وتواجه محافظة ذي قار انخفاض يكاد يكون شبه دائم في مناسيب مياه الانهر المغذية للقرى والمناطق الريفية الامر الذي اخذ يفاقم من معاناة سكان القرى غير المخدومة بمياه الشرب وينعكس سلبا على اوضاعهم الصحية. اذ تواجه العديد من القرى والمناطق الريفية في المحافظة من جفاف وانخفاض مناسيب مياه الانهر الفرعية وهو ما يضطر سكان القرى والمناطق المذكورة الى الاعتماد على المياه الجوفية او السيارات الحوضية الاهلية في الحصول على مياه الشرب.

وكان مدير ماء ذي قار قد اشار اواسط عام ٢٠١٠ الى تسجيل ٢٥٠ قرية غير مخدومة بشبكات ومجمعات مياه الشرب ضمن قاعدة بيانات مديرية ماء ذي قار مشيرا في تصريح سابق للمدى الى أن تكاليف تجهيز القرى المذكورة بمجمعات وشبكات الماء الصالح للشرب تقدر بـ ١٥٠ مليار دينار منوها بأن التخصيصات المالية السنوية المرصودة لدائرته في ذلك الحين غير كافية لتغطية كامل نفقات تأمين المياه الصالحة للشرب للقرى المذكورة.